

الفهرس

1. [مقدمــــــة.. 4](#_Toc399144704)
2. [الجهود المبذولة لدعم مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة 6](#_Toc399144705)
3. [مسار إعداد خطة العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة ............................8](#_Toc399144706)
4. [التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة.......... 10](#_Toc399144707)

[**تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي ومكافحة الفساد ودعم الديمقراطية عبر حكومة شفافة 10**](#_Toc399144708)

[التعهد الأول- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد 10](#_Toc399144709)

[التعهد 2 - تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد 11](#_Toc399144710)

[التعهد 3- نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال هياكل الرقابة العامة والمتابعة 11](#_Toc399144711)

[التعهد 4- مراجعة الاطار القانوني المنظم لحماية المعطيات الشخصية والحرص على مطابقته للفصل 24 من الدستور 12](#_Toc399144712)

[التعهد5- تطوير بوابة وطنية للبيانات المفتوحة « Open data portal» 12](#_Toc399144713)

[التعهد 6- إعداد مرجعية وطنية لحوكمة المؤسسات 12](#_Toc399144714)

[**تطوير الخدمات العمومية ودعم المقاربة التشاركية وغرس مبادئ الحكومة المفتوحة بالقطاع العمومي..................................................................................**13](#_Toc399144715)

[التعهد 7- وضع إطار ترتيبي ينظم التواصل والتعامل بين الهياكل العمومية في ما بينها ومع المواطن باستعمال الوسائل الالكترونية 13](#_Toc399144716)

[التعهد 8- تبسيط الاجراءات الادارية 13](#_Toc399144717)

[التعهد 9- وضع عدد من الخدمات الادارية على الخط 13](#_Toc399144718)

[التعهد 10- تطوير مشاركة المواطن في بلورة السياسات العمومية 14](#_Toc399144719)

[التعهد 11- تعزيز قدرات وكفاءات الموظفين العموميين في مجال الحكومة المفتوحة 14](#_Toc399144720)

[التعهد 12- إحداث أكاديمية للتكوين في مجال الحوكمة 15](#_Toc399144721)

[**دفع الشفافية في المجال المالي والصفقات العمومية 15**](#_Toc399144722)

[التعهد 13- نشر تقارير الميزانية 15](#_Toc399144723)

[التعهد 14- تطوير منظومة للميزانية المفتوحة 15](#_Toc399144724)

[التعهد 15- استغلال المعلومات الموجودة بالمنظومة الوطنية أدب 16](#_Toc399144725)

[التعهد 16- نشر تقارير حول اسناد وتنفيذ الصفقات العمومية ونتائج التدقيق الخاصة بها 16](#_Toc399144726)

[التعهد 17- نشر التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في مجال الصفقات العمومية 16](#_Toc399144727)

[**تعزيز الشفافية في مجال التصرف في الثروات الطبيعية ومشاريع البنية التحتية وحماية البيئة...............................................................................................16**](#_Toc399144728)

[التعهد 18- إعداد بوابة للمعطيات المفتوحة "Open Data" تتضمن جميع معلومات ومعطيات متعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات والمناجم 16](#_Toc399144729)

[التعهد 19- دعم الشفافية في مجال مشاريع البنية التحتية 17](#_Toc399144730)

[التعهد 20- تكريس الشفافية في مجال البيئة 18](#_Toc399144731)

# مقدمــــــة

[مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة](http://www.opengovpartnership.org) هي منتدى دولي يهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الحكومة المفتوحة وعرض مدى تقدّم البلدان المنضوية في إطارها في مجال دعم الشفافية ومقاومة الفساد وتحسين جودة الخدمات العموميّة وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مراحل بلورة السياسات العمومية ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وينصهر انخراط تونس في هذه المبادرة ضمن التوجه الحكومي الرامي إلى تكريس مقاربات جديدة للحوكمة تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة المدنية وترشيد التصرف في الموارد العمومية والمسائلة والتي تمثل المقومات الأساسية لمفهوم الحكومة المفتوحة.

ويعزز الانضمام إلى هذه المبادرة المسار التحديثي الهادف إلى إرساء منظومة حكومية جديدة تكون أكثر قربا من مشاغل شعبها، قادرة على التفاعل مع مطالبه التي طالما تمّ التعبير عنها إثر **ثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر 2010-14 جانفي** **2011**.

وعلى هذا الأساس، فقد تمّ الحرص على اعتماد مقاربة تشاركية خلال كافة مراحل إعداد **خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة** كي تكون معبّرة عن مشاغل التونسي وتعكس مطالبه في شكل تعهدات قصد **ارساء منظومة نزيهة قادرة وفقا لمقاربة تشاركية على توفير خدمات بصورة ناجعة وشفافة.**

والجدير بالذكر أنّ أغلب التعهدات المدرجة بخطة العمل تجد تكريسا لها في **الدستور الجديد للجمهورية التونسية** الذي صادق عليه  المجلس الوطني التأسيسي في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي كرّس مقاربة الحكومة المفتوحة في إدارة الشأن العام. وهو ما يعد ضمانة إضافية لالتزام مختلف الهياكل العمومية بتطبيقها.

وتشمل **خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة** أربعة محاور أساسية وهي:

* ضرورة تعزيز النزاهة صلب القطاع العمومي من خلال مكافحة الفساد ودعم الديمقراطية عبر حكومة شفافة، وهي مبادئ وأهداف تم تكريسها في الفصل 10 من الدستور الذي نص على أن الدولة تحرص على "حسن التصرف في المال العمومي... وتعمل على منع الفساد". كما نص الفصل 15 على أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنّظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة". كما تم التنصيص في الفصل 139 على "اعتماد الجماعات المحلية على الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يقتضيه القانون".
* تطوير الخدمات العمومية والرفع من جودتها ودعم المقاربة التشاركية بين الادارة وغرس مبادئ الحكومة المفتوحة بالقطاع العمومي عبر تبسيط الاجراءات الإدارية وتطوير الخدمات الإدارية على الخط وتوفير آليات عملية لتطوير علاقة الادارة مع المواطن لتشريكه في مسارات اتخاذ القرارات العمومية وذلك مع الحرص على تعزيز قدرات العون العمومي وتثقيف المواطن للاستفادة من مبادرات الحكومة المفتوحة وغرس هذه الثقافة الجديدة لديهما.
* تكريس الشفافية في المجال المالي والصفقات العمومية قصد اتاحة الامكانية للمواطن لمتابعة كيفية التصرف في الموارد العمومية وهوما يسهل حوكمة التصرف في هذه الموارد ويحول دون إهدارها أو استغلالها لغير المصلحة العامة.
* تعزيز الشفافية في مجال التصرف في الثروات الطبيعية ومشاريع البنية التحتية وحماية البيئة وهو ما تم التنصيص عليه بالفصل 12 من الدستور التونسي الذي نص صراحة على أن الدولة "تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية" والفصل 13 الذي نصّ على أن الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي. وقد وتم بمقتضى هذا الفصل إحداث لجنة بمجلس نواب الشعب تعرض عليها كل عقود الاستثمار المتعلقة بهذه الثروات الطبيعية.

وسيتم العمل على تجسيم مختلف هذه الأهداف المرسومة بالاعتماد على توظيف ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتي تعتبر من بين الركائز والدعائم الأساسية في بلورة مختلف برامج وسياسات الحكومة المفتوحة.

# الجهود المبذولة لدعم مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة

تم اتخاذ جملة من المبادرات لتكريس مفهوم الحكومة المفتوحة. وتعتبر هذه المبادرات تجارب أولية سيتم العمل على مزيد تطويرها وإثرائها. وقد شملت المجالات التالية :

* **تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية:**

تم تطوير إطار تنظيمي (قوانين، تراتيب، تدابير داخلية في شكل مناشير) لمواكبة توجه الحكومة نحو تكريس حق النفاذ إلى المعلومة. وفي هذا الاطار نذكر القوانين التالية:

* المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 والمتعلق بالنفاذ الى الوثائق الادارية للهياكل العمومية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 والذي تم بمقتضاه تكريس حق النفاذ الى الوثائق الإدارية، والذي يعتبر تطورا حقيقيا داخل الادارة التونسية من خلال تكريس ثقافة الانفتاح والشفافية عوضا عن ثقافة الانغلاق والسرية.
* المنشور عدد 25 لسنة 2012 المؤرخ في 5 ماي 2012 يتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية.
* مشروع القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ للمعلومة والذي وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 16 جويلية 2014 وتمت إحالته إلى المجلس الوطني التأسيسي للمصادقة. ويعتبر هذا المشروع منسجما مع المعايير الدولية المتعلقة بحق النفاذ إلى المعلومة خاصة في ظل توسيعه للهياكل العمومية المعنية بواجب تطبيق حق النفاذ إلى المعلومة وتضييقه من إستثناءات هذا المبدأ. كما تم التنصيص صلب هذا المشروع على إحداث هيئة عمومية مستقلة للبت في الطعون الموجهة ضد قرارات الهياكل العمومية المتعلقة برفض مطالب النفاذ إلى المعلومة وهو ما يوفّر تطوّرا هاما.

وقد وفّر هذا الإطار القانوني أرضية ملائمة لمواصلة العمل على تكريس حق النفاذ للمعلومة وتطوير مبادرات لفتح البيانات العمومية على غرار موقع واب البيانات المفتوحة الذي تم وضعه على الخط في شهر جويلية 2012 تحت عنوان " data.gov.tn " ويمثل هذا الموقع نقطة نفاذ موحدة إلى المعطيات والإحصائيات التي تخصّ الهياكل العموميّة والتي لا تكتسي طابعا شخصيّا أو أمنيا.

ويتمّ تطعيم هذا الموقع بصورة منتظمة بالمعطيات العمومية من قبل وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة بالتنسيق مع كلّ الهياكل العمومية.

* **تعزيز المقاربة التشاركية**

لتفعيل مشاركة المواطن في صياغة السياسات والبرامج العمومية ومتابعة تنفيذها، عملت الإدارة على تطوير طرق عملها وذلك بتبني مبدأ تشريك المواطن في بلورة السياسات العامة وفي إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية. ولبلورة هذا المفهوم تم إصدار 3 مناشير تتعلق بتشريك المواطن وهي:

* منشور عدد 12 لسنة 2011 حول تشريك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية،
* منشور عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بتفعيل المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية،
* منشور عدد 14 لسنة 2011 المتعلق بجودة التشريعات.

كما قامت وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة بوضع موقع واب خاص بالاستشارات العمومية على الخط [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn/) منذ أفريل 2012. ويهدف هذا الموقع إلى خلق فضاء حوار وتواصل مع المواطن وغيره من المتعاملين مع الإدارة لجعلهم شركاء فاعلين في اتخاذ القرارات التي تهمّ الشأن العام بصفة مباشرة أو غير مباشرة على غرار الاستشارة حول مراجعة التوقيت الإداري والتي شارك فيها 16.000 عون عمومي.

كما تمّ تطوير هذا الموقع خلال سنة 2013 ليمكّن من:

* نشر مشاريع النصوص القانونية وتمكين المواطن من التعليق عليها والمشاركة بالرأي في محتوى هذه النصوص،
* تقييم أداء القطاعات: الاستشارة الوطنية حول جودة خدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض
* إرساء مدونة السلوك و أخلاقيات المهنة للموظف العمومي،
* تحسين مناخ الأعمال: على غرار الاستشارة الوطنية لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية وذلك تطبيقا لأحكام الأمر عدد 1682 لسنة 2012 المؤرّخ في 14 أوت 2012 المتعلق باعتماد مسار تشاركي لتقييم الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية ومراجعتها.
* **تعزيز النزاهة ومقـاومة الفســــــــاد**

تبعا لمصادقة تونس على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة وتهدف إلى تعزيز مكافحة الفساد وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003  والتي تمت المصادقة عليها بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008**،** صدرتعدة نصوص قانونية لتكريس هذه المبادئ على غرار:

* المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلّق بمكافحـة الفســاد.
* المنشور عدد 23 المؤرخ في 31 ديسمبر 2011 الذي يهدف الى تفعيل القانون عدد 17 لسنة 1987 المؤرخ في 10 أفريل 1987 والمتعلق بالتصريح على الشرف بمكاسب أعضاء الحكومة وبعض من أصناف أعوان الدولة. مع الإشارة إلى أن هذا القانون يوجب على موظفي الدولة وأعضاء الحكومة التصريح بالشرف بالممتلكات لدى الرئيس الاول لدائرة المحاسبات.
* وضع مدونة سلوك في القطاع العمومي تعرّف بقواعد السلوك المبنية على النزاهة والأخلاقيات المهنية، وتمثل مرجعية أخلاقية للأعوان العموميين لاحترام هذه القواعد، كما تساهم في إبراز قيمة العمل وحسن التصرّف في الموارد العمومية، ومكافحة السلوكيات السلبية في الوسط المهني والاجتماعي.
* وضع بوابة إلكترونية تعنى بالإبلاغ عن حالات الفساد الإداري [www.anticorruption-idara.gov.tn](http://www.anticorruption-idara.gov.tn/index.php) بتاريخ 28 أفريل 2012. وتمكن هذه البوابة من الإبلاغ عن التجاوزات (رشوة، محسوبية، اختلاس، إخلال بالواجب المهني، تضارب مصالح...) التي يتم تسجيلها بالهياكل الإدارية العمومية المركزية والجهوية وكذلك بالمؤسسات والمنشآت العمومية ويتعهد الموقع باحترام سرية الإبلاغ وبعدم الكشف عن هوية المبلغ.
* إحداث موقع واب إعلامي حول مقاومة الفساد  www.anticor.tn في شهر نوفمبر 2012 يخول النفاذ إلى جميع المعلومات والبيانات القانونية والإحصائية والفنية المتعلقة بمقاومة الفساد والمشاريع والبرامج ذات العلاقة. كما يوفر هذا الموقع منتديا تفاعليا وفضاء للحوار بين مختلف الأطراف من هياكل عمومية ومكونات المجتمع المدني والمواطن.
* تطوير منظومة الشراءات العموميّة على الخط « Tuneps » والتي تهدف إلى تألية مختلف الإجراءات المتعلقة بالصفقات العموميّة المتمثلة في الإعلان عن المنافسة وتقديم العروض وإمضاء العقود ومتابعة الإنجاز واستعمال الأرشيف الإلكتروني وإحداث سوق افتراضيّة بالنسبة للمعدات الإعلامية وتوابعها. وقد تمّ الإعلان من قبل رئاسة الحكومة رسميا مع موفى شهر جانفي 2013 عن وضع هذه المنظومة على الخط والشروع في تسجيل المتعاملين معها. وتمّ الشروع في استغلالها للقيام بالشراءات العموميّة بداية من سنة 2014. كما تمّ التنصيص بالفصل 77 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات على إحداث وحدة للشراء العمومي على الخط تكلف بتسيير مختلف عمليات الشراء العمومي على الخط. وبذلك تكون تونس أوّل بلد إفريقي وعربي قام بتطوير هذا النوع من المنظومات.

# مسار إعداد خطة العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة

تم الحرص في إطار إعداد خطة العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على الالتزام [بالتوجهات والمبادئ](http://www.opengovpartnership.org/how-it-works/action-plans) المعتمدة من قبل الدول المنضوية ضمن هذه المبادرة والمنشورة [بموقع واب مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة](http://www.opengovpartnership.org).

ويعتبر اعتماد المقاربة التشاركية لإعداد خطة العمل الوطنية من أهمّ المبادئ التي تمّ التركيز عليها خلال هذا المسار. وقد تمّ في الخصوص التوجه في كافة مراحل الإعداد إلى تنظيم استشارات عمومية لاستقاء مقترحات المشاركين فيها حول الاصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن هذه الخطّة.

وقد تمّ تنظيم استشارة وطنية أولى خلال الفترة الممتدة من 06 ماي إلى 29 جوان 2014 لتجميع المقترحات حول التعهدات التي يمكن برمجتها ضمن خطة العمل. ومكنت هذه الاستشارة من جمع حوالي 600 مقترح باستغلال موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn)، وصفحة الفايسبوك الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة، إضافة للمقترحات الصادرة عن عدد من الهياكل العمومية والجمعيات الناشطة في المجال.

وبهدف دعم التشاركية والحوار في تحديد عناصر خطة العمل تمّ تكوين لجنة استشارية مختلطة تضم ممثلين عن المجتمع المدني وعن الحكومة بصفة متساوية (05 من المجتمع المدني و05 من الحكومة) لدراسة المقترحات المجمعة. وقد مثلت هذه اللجنة فضاء للتواصل والحوار بين الطرفين في ما يتعلق بمشروع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحديدا بإعداد خطة العمل.

وقامت هذه اللجنة بفرز المقترحات المجمعة ودراستها وتبويبها وإعداد خطة العمل في صيغتها الأولية بالاستعانة بثلاثة فرق عمل مختلطة تمّ تكوينها خلال الفترة المذكورة لمعاضدة عملها والاسراع في القيام بمهامها.

وإثر الانتهاء من إعداد النسخة الأولية لخطة العمل، تمّ بتاريخ 26 أوت 2014 إطلاق المرحلة الثانية من الاستشارة الوطنية بالاعتماد على موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn) .

كما تمّ وضع خطة اتصال قصد التعريف بهذه النسخة الأولية من خطة العمل بالصحافة التونسية وكذلك بصفحة الفايسبوك الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة.

وبالإضافة إلى الاستشارة العمومية على الخط، فقد تمّ الاعتماد على آليات أخرى لتجميع المقترحات والآراء حول خطة العمل من ذلك تنظيم ورشة عمل بتاريخ 05 سبتمبر 2014 بمشاركة عدد هام من ممثلي المجتمع المدني والهياكل العمومية. وأفرزت هذه الورشة جملة من الملاحظات والمقترحات البناءة التي تمّ أخذها بعين الاعتبار لصياغة النسخة النهائية لخطة العمل.

وقد تمّ إصدار خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة في شكل قرار حكومي صادر عن كاتب الدولة لدى رئيس الحكومة المكلّف بالحوكمة والوظيفة العمومية مؤرخ في 19 سبتمبر 2014. كما تمّ إعلام كافة الوزارات والأطراف الحكومية المعنية بهذه الخطة قصد تأمين إنجازها في الآجال المحدّدة وذلك بالإشتراك مع المجتمع المدني.

# التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة

**تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي ومكافحة الفساد ودعم الديمقراطية عبر حكومة شفافة**

**التعهد الأول- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد**

صياغة مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد والمتعلقة بـ:

* حماية المبلغين عن حالات الفساد في القطاع العام**:** يهدف هذا القانون إلى وضع آليات للتبليغ عن الفساد واجراءات خصوصية لحماية المبلغين الذين يشهدون أو يرصدون حالات فساد داخل القطاع العام. ويتنزّل القانون في إطار العمل على محاصرة ظواهر الفساد التي تتهدد المال العام وتطويق آثاره في كل هياكل وهيئات القطاع العمومي من إدارة عمومية و مؤسسات ومنشآت عمومية وجماعات محلية وكل الهياكل المستأمنة على التصرف في المرافق العمومية بأي وجه كان.
* التصريح بالذمة المالية**: يهدف هذا القانون إلى تحديد قائمة الأشخاص أصحاب المواقع الوظيفية الرفيعة والحساسة في القطاع العام المحمول عليهم واجب التصريح بالذمة المالية طبقا لإجراءات محدّدة مع ضبط آليات الرقابة على التصريح والعقوبات. وسيلغي هذا القانون العمل بالقانون عدد 17 لسنة 1987 المؤرخ في 10 أفريل 1987 المتعلق بالتصريح على الشرف بمكاسب أعضاء الحكومة وبعض الأصناف من الأعوان العموميين وكافة النصوص الترتيبية التابعة له.**
* الاثراء غير المشروع**:** يهدف هذا القانون الى تعريف الإثراء غير المشروع في جانب الموظف العمومي أو قرينه أو أبنائه القصر. وذلك مع اضافة النفقات التي تتم من جانب أو لفائدة أحد المعنيين بالإثراء غير المشروع حتى لا تفلت من مناط التجريم الأموال التي يتلقاها الموظف العمومي وتزيد في قيمة ثروته أو يخفض عليها ضغط الإنفاق الذي يقوم به الغير لفائدته أو لفائدة المشمولين بالإثراء غير المشروع.

ويتمّ إثر صياغة هذه النصوص والمصادقة عليها من طرف الحكومة إحالتها على مجلس نواب الشعب.

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية.
* الاطراف المتدخلة**:** وزارة العدل، الهيئة المكلفة بالحوكمة ومكافحة الفساد، مجلس نواب الشعب ومصالح مستشار القانون والتشريع.

### التعهد 2 - تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد

تندرج هذه المنظومة في إطار مكافحة الفساد وتشريك المواطن وتعنى بتقبل شكاوي المواطنين والإبلاغ عن حالات الفساد ومتابعة حركتها وذلك باعتماد قنوات متعددة للتواصل مع المواطنين (موقع واب، موزع صوتي، شباك موحّد، إرساليات قصيرة عبر الهاتف الجوال، ...).

وتشمل هذه المنظومة الشكاوي الموجهة إلى عدد من الهياكل العمومية المركزية والجهوية والمحلية.

وسيتم عبر هذه المنظومة نشر معطيات حول العرائض المرسلة والعرائض التي تمت الاجابة عنها حسب المجالات ونوعية العرائض.

كما سيتم العمل على تطوير هذه البوابة باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني.

وسيتم إنجاز هذه المنظومة على مراحل وتعميمها على كافة الهياكل العمومية. وستغطي المرحلة الأولى المعنية بهذا التعهد عددا من الوزارات التي سيتمّ تحديدها لاحقا.

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (وحدة الإدارة الإلكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن).
* الاطراف المتدخلة**:** الهيئة الوطنية المكلفة بمقاومة الفساد، الهياكل العمومية المعنية كل في ما يخصه.

### التعهد 3- نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال هياكل الرقابة العامة والمتابعة

في إطار التزام الهياكل العمومية بالنشر التلقائي للمعلومة، سيتمّ نشر التقارير السنوية حول نتائج أعمال الرقابة (هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، هيئة الرقابة العامة للمالية، هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) وأعمال المتابعة (الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية) في شكل مبسّط يسهل الاطلاع عليه وفهمه من قبل المواطن قصد تشريكه في نظام المسائلة التي تقتضيها الحوكمة المفتوحة وفي تحسين التصرف بصفة عامة.

ويتطلب إعداد هذا التقرير العمل بصفة مسبقة على ضبط معايير وضوابط وإجراءات تضمن الجودة والنجاعة.

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.
* الاطراف المتدخلة**:** الرقابة العامة للمصالح العمومية، الرقابة العامة للمالية، الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

### التعهد 4- مراجعة الاطار القانوني المنظم لحماية المعطيات الشخصية والحرص على مطابقته للفصل 24 من الدستور

تجسيما لأحكام الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالحقوق والحريات وخاصة أحكام الفصل 24 الذي نص على التزام الدولة بحماية المعطيات الشخصية والفصل 32 الذي نص على الحق في النفاذ إلى المعلومة وفي ظل تنصيص الفصل 49 على أن القانون يحدد الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بالدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها، سيتمّ تنقيح القانون الأساسي المنظم لحماية المعطيات الشخصية والنصوص الترتيبية المنظمة له قصد ملائمتها مع المعايير الدولية المعتمدة في المجال والتطورات التكنولوجية.

* آجال الإنجاز**:** 2015
* الهيكل المسؤول**:** وزارة العدل (الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية).

### التعهد5- تطوير بوابة وطنية للبيانات المفتوحة « Open data portal»

سيتم تطوير بوابة جديدة للبيانات المفتوحة لتعوّض موقع الواب الذي تمّ وضعه على الخط منذ سنة 2012 تحت عنوان [www.data.gov.tn](http://www.data.gov.tn) لمواكبة المواصفات العالمية المعتمدة في المجال. وستمثل هذه البوابة نقطة نفاذ موحّدة لمختلف المعطيات العمومية التي تنتجها الهياكل العمومية على المستويين المركزي والجهوي. مع إيلاء أهمية لفتح البيانات التابعة لبعض القطاعات على غرار البيانات المتعلقة بالنقل « Open transport » ، بالملكية العقارية « Open cadastre» .

وتهدف هذه البوابة إلى فتح البيانات العمومية التي تنتجها مختلف الهياكل العمومية وتيسير إعادة استعمالها. وسيتم العمل على تطوير هذه البوابة باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني.

* آجال الإنجاز**:**2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (وحدة الإدارة الإلكترونية).
* الاطراف المتدخلة**:** الهياكل العمومية كل في ما يخصه.

### التعهد 6- إعداد مرجعية وطنية لحوكمة المؤسسات

إعداد مرجعية خصوصية للحوكمة (Projet de référentiel de Gouvernance) تتماشي مع مواصفة الحوكمة 26000 ISO التي تعني بالمسؤولية المجتمعية RSE وتمكن من تعميم مبادئ الحوكمة كالشفافية والنزاهة والمسائلة وديموماتها في القطاع العام والخاص، حسب إجراءات يتم متابعتها بصفة آلية (Standardisées et Automatiques).

* آجال الإنجاز: **2015-2016**
* الهيكل المسؤول: **المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية "**INNORPI**"**
* الاطراف المتدخلة: **كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية.**

**تطوير الخدمات العمومية ودعم المقاربة التشاركية وغرس مبادئ الحكومة المفتوحة بالقطاع العمومي**

### التعهد 7- وضع إطار ترتيبي ينظم التواصل والتعامل بين الهياكل العمومية في ما بينها ومع المواطن باستعمال الوسائل الالكترونية

التوجه نحو استعمال الوسائل الالكترونية في إطار التواصل والتعامل بين الهياكل العمومية في ما بينها، وبينها وبين المتعاملين معها بهدف توفير آليات عملية لمتابعة كيفية معالجة الملفات الادارية وبالتالي تكريس مبدأ عاما من مبادئ الحكومة المفتوحة وهو مبدأ المسائلة.

وسيتمّ في هذا الاطار وضع الإطار الترتيبي المناسب لتنظيم لهذه المعاملات الالكترونية وخاصة المعاملات المتعلقة بتبادل وثائق الكترونية لبيان القيمة القانونية لهذه الوثائق وحجيتها ودفع الهياكل العمومية على اعتمادها قصد التقليص من اعتماد الوثائق الورقية.

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (وحدة الإدارة الإلكترونية).

### التعهد 8- تبسيط الاجراءات الادارية

تبسيط عدد من الاجراءات الادارية بهدف تيسير ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للمؤسسة وتخفيف العبء الذي يتحمله المواطن في تعامله مع الإدارة. وستفضي عملية التبسيط إلى ضبط قائمة في الإجراءات الإدارية التي سيتمّ حذفها أو تبسيطها بالإضافة إلى إصدار النصوص الترتيبية اللازمة للغرض واقتراح مشاريع نصوص قانونية.

* آجال الإنجاز:2015-2016
* الهيكل المسؤول:كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية) ووزارة الاقتصاد والمالية والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات وكافة الهياكل المعنية.

### التعهد 9- وضع عدد من الخدمات الادارية على الخط

ضبط قائمة في الخدمات الإدارية التي يمكن وضعها على الخط وفقا لمقاربة تشاركية من خلال تنظيم استشارات على الخط للتعرّف على الخدمات التي يطلبها المتعامل مع الإدارة. وستشمل هذه القائمة خدمات متنوعة من حيث درجة النضج (خدمات لإعلام المتعامل مع المواطن، خدمات تفاعلية، خدمات مندمجة) كما سيتمّ التركيز على أن تغطي هذه القائمة حاجيات عديد المتعاملين مع الإدارة (مواطن، مؤسسة، موظفين عموميين، أجانب...).

وسيمكن تطوير الخدمات التي يتمّ تحديدها ووضعها على الخط الرفع من شفافية الاجراءات الادارية ودعم المقاربة التشاركية والحدّ من ظاهرة الفساد صلب القطاع العمومي.

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (وحدة الادارة الالكترونية).

### التعهد 10- تطوير مشاركة المواطن في بلورة السياسات العمومية

* **إعداد إطار ترتيبي للاستشارات العمومية لاعتمادها كإجراء سابق لمرحلة اتخاذ القرارات العمومية ومشاريع النصوص القانونية. ويضبط هذا الإطار مراحل إعداد النصوص القانونية والترتيبية ويحدد الأطراف المتدخلة ودور كلّ منها طبقا لروزنامة تضبط للغرض بما يساهم في تمكين المتعامل مع الإدارة من إبداء الرأي والمشاركة في صياغة النصوص القانونية والترتيبية.**
* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية، مصالح مستشار القانون والتشريع).
* تطوير بوابة وطنية للمشاركة الإلكترونية«e-participation portal» لتيسير التواصل والتفاعل مع مختلف المتعاملين مع الإدارة باعتماد قنوات مختلفة للتواصل قصد تمكينهم من التعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم والمشاركة بأفكارهم في صياغة السياسات والبرامج الحكومية ومتابعة تنفيذها. وسيتم العمل على تطوير هذه البوابة باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني.
* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية (وحدة الادارة الالكترونية).
* الاطراف المتدخلة**:** الهياكل العمومية كل في ما يخصه.

### التعهد 11- تعزيز قدرات وكفاءات الموظفين العموميين في مجال الحكومة المفتوحة

* وضع مخطط تكوين لفائدة موظفي الدولة حول المحاور ذات الصلة بالحكومة المفتوحة والمتمثلة خاصة في الحوكمة، مقاومة الفساد، النفاذ إلى المعلومة، البيانات المفتوحة، المشاركة الالكترونية،
* إدراج محاور التكوين المتصلة بمفهوم الحكومة المفتوحة ضمن برامج التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة والمؤسسات الوطنية الأخرى المختصة في تكوين موظفي الدولة.
* آجال الإنجاز**:** 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية والهيئة العامة للوظيفة العمومية (الادارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات).
* الاطراف المتدخلة**:** المؤسسات الوطنية المختصة في تكوين موظفي الدولة.

### التعهد 12- إحداث أكاديمية للتكوين في مجال الحوكمة

إحداث مؤسسة تكوينية تعنى بالتكوين الأكاديمي في مجال الحوكمة لفائدة موظفي الدولة. وسيخول التكوين بهذه المؤسسة مواكبة أهم التطورات في مجال الحوكمه ومقاومة الفساد من خلال دعوة خبراء تونسيين وأجانب لتأمين حصص تكوينية بهذه المؤسسة.

* آجال الإنجاز: 2015-2016
* الهيكل المسؤول**:** كتابة الدولة للحوكمة والوظيفة العمومية.

**دفع الشفافية في المجال المالي والصفقات العمومية**

### التعهد 13- نشر تقارير الميزانية

* حسب المعايير الدولية (OCDE– IBP) يجب نشر 8 تقارير إلا أن تونس تنشر 6 منها. وبالتالي يقترح استكمال نشر التقريرين المتبقين وهما:
* تقرير نصف سنوي حول الميزانية،
* تقرير التدقيق ( rapport d’audit).

ويتعين نشر التقارير الثمانية في الآجال المعتمدة حسب المعايير الدولية ونشر ميزانية المواطن في نفس وقت نشر قانون المالية.

* تكريس الشفافية المالية على مستوى المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال إلزامها بنشر تقارير سنوية حول وضعيتها المالية.
* آجال الإنجاز**:** 2015-2016.
* الهيكل المسؤول**:** وزارة الاقتصاد والمالية ووحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية.

### التعهد 14- تطوير منظومة للميزانية المفتوحة

**تطوير منظومة** "الميزانية المفتوحة" **لتيسير النفاذ إلى المعطيات العمومية المتعلقة بالمالية العمومية وتنفيذ ميزانية الدولة وضمان إعادة استعمالها من قبل مختلف المستفيدين منها. وستتضمن هذه المنظومة مجموعة من البيانات العمومية التي سيتمّ نشرها من خلال الاستغلال الآلي للنظم المعلوماتية المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة خاصة منظومة أدب وهو ما يمثل خطوة هامة نحو الشفافية ومقاومة الفساد و سوء التصرف في المال العام.**

* آجال الإنجاز**:** 2015-2016.
* الهيكل المسؤول**:** وزارة الاقتصاد والمالية.

### التعهد 15- استغلال المعلومات الموجودة بالمنظومة الوطنية أدب

**استغلال المعلومات الموجودة بالمنظومة الوطنية أدب قصد نشر المعلومات الخاصة بكل هيكل عمومي حول ميزانيته على أن تكون هذه المعلومات مبسطة ومحينة وقابلة للاستعمال. من ذلك استغلال منظومة أدب لتمكين أصحاب الصفقات من متابعة كشوفات الخلاص.**

* آجال الإنجاز:2015-2016.
* الهيكل المسؤول:وزارة الاقتصاد والمالية.

### التعهد 16- نشر تقارير حول اسناد وتنفيذ الصفقات العمومية ونتائج التدقيق الخاصة بها

نشر التقرير حول اسناد وتنفيذ الصفقات المعد من قبل المجلس الوطني للطلب العمومي حول اسناد وتنفيذ الصفقات بالاستناد إلى تقارير الرقابة والتدقيق المجراة والذي يتمّ رفعه إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والمجلس التشريعي.

* آجال الإنجاز: **2015-2016**.
* الهيكل المسؤول:رئاسة الحكومة (المجلس الوطني للطلب العمومي).

### التعهد 17- نشر التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في مجال الصفقات العمومية

تركيز منظومة لجمع ومتابعة ونشر التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في ملفات الشراءات والصفقات العمومية المنجزة من قبل مراقبي ومراجعي الطلب العمومي.

* آجال الإنجاز: **2015-2016**.
* الهيكل المسؤول:رئاسة الحكومة (الهيئة العليا للطلب العمومي).

**تعزيز الشفافية في مجال التصرف في الثروات الطبيعية ومشاريع البنية التحتية وحماية البيئة**

### التعهد 18- إعداد بوابة للمعطيات المفتوحة "Open Data" تتضمن جميع معلومات ومعطيات متعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات والمناجم وخاصة منها

* الوضعية المحينة للسندات المنجمية،
* المؤشرات العامة للاستثمار في القطاع،
* جميع المعطيات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوريد والتصدير والتوزيع والبيع والعقود الخ،
* الشركات العاملة بالقطاع وحجم استثماراتها واشغالها وعقودها،
* المحاصيل الجبائية للدولة المتأتية من القطاع،
* آجال الإنجاز:2015-2016
* الهيكل المسؤول:وزارة الصناعة.

### التعهد 19- دعم الشفافية في مجال مشاريع البنية التحتية

* إعداد منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية ووضعها على الخط لفائدة كافة المتدخلين

**تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية (**SIG WEB PAU**) تشمل الأمثلة المصادق عليها وتتضمن كل المعطيات المتعلقة بها من الناحية الإدارية والترتيبية (النصوص القانونية والتراتيب العمرانية) مرتبطة بالمعطيات الجغرافية لوضعها على ذمة كل المصالح ذات الصلة بقطاع التعمير من وزارات وبلديات ومكاتب دراسات والعموم.**

* آجال الإنجاز: 2015-2016
* الهيكل المسؤول:وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة.
* إعداد مشاريع الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية ونشرها على الخط
* آجال الإنجاز: 2015-2016
* الهيكل المسؤول:وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة.
* نشر "أطلس الولايات" على الخط والمتضمنة لمعطيات اقتصادية وبيئية واجتماعية تهم كافة المتدخلين

**تركيز قاعدة معطيات حول الخصوصيات الطبيعية والبيئية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مستوى كل ولاية قصد المساهمة في تشخيص الوضع الحالي للولاية ومعرفة خصوصيات ومقومات التنمية بها.**

* آجال الإنجاز: 2015
* الهيكل المسؤول:وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة.

### التعهد 20- تكريس الشفافية في مجال البيئة

* **احداث مرصد للبيئة والتنمية المستدامة يعهد إليه جمع وتحليل ونشر المعطيات والمؤشرات حول البيئة والتنمية المستدامة ونشرها بصفة دورية لمتابعة الوضع البيئي (الأوبئة - جودة المياه- التلوث –الرقابة الغذائية).**
* آجال الإنجاز:2015-2016
* الهيكل المسؤول:وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة (كتابة الدولة للتنمية المستدامة).
* **انضمام تونس إلى اتفاقية آرهوس «** Aarhus **» المتعلقة بالنفاذ للمعلومة والمشاركة العمومية في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية.**
* آجال الإنجاز:2015-2016
* الهيكل المسؤول:وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة (كتابة الدولة للتنمية المستدامة) بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية.